

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة الدفاع الوطني

قيادة الدرك الوطني

الإعذار الأول

طبقا للأحكام والشروط المحددة في المرسوم الرئاسي رقم 15-247 المؤرخ في 2015/09/16 المتعلق بتنظيم الصفقات العمومية، وتفويضات المرفق العام، وتطبيقا للبند التعاقدية المحددة في العقد رقم 2024/049 بتاريخ 2024/09/23، المتضمنة خبرة ودراسة استكمال إنجاز الفرقة الإقليمية للدرك الوطني بولاية عين الدفلى، المبرمة مع مكتب الدراسات شراد كمال، حيث مقرها الإجتماعي المركز التجاري المحمدية رقم 1102 ولاية الجزائر، هذا الأخير يوجه له هذا الإعذار الأول بسبب عدم وضع كفالة حسن التنفيذ والضمان.

على هذا الأساس، مكتب الدراسات شراد كمال مطالبة بحل هذا المشكل والوفاء بالتزاماتها، في أجل ثمانية (08) أيام ابتداء من أول نشر في الصحف الوطنية أو النشرة الرسمية لصفقات المتعامل العمومي (ن.ر.ص.م.ع).

عند تجاوز هذا الأجل، سيتم تطبيق الإجراءات الردعية طبقا للقوانين السارية المفعول.